

الاستحقاق المحاسبي
Accrual Accounting



دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

معيار المحاسبة للقطاع العام 14
"الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية"

وزارة المالية
Ministry of Finance



السجل التاريخي لمعييار المحاسبة للقطاع العام

صدر معيار المحاسبة للقطاع العام 14، الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية في 2022م.

منذ ذلك الحين، عُدل معيار المحاسبة للقطاع العام بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام الآتية:

- معيار المحاسبة للقطاع العام 44، الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة

(2023)

جدول الفقرات المعدلة في معيار المحاسبة للقطاع العام 14

| الفقرة المُعدّلة | طبيعة التعديل | الإصدار الذي عُُدلت بموجبه |
|------------------|----------------|--|
| 16 | عُدل نص الفقرة | معييار المحاسبة للقطاع العام 44 (2023) |
| 31 | عُدل نص الفقرة | معييار المحاسبة للقطاع العام 44 (2023) |
| z32 | فقرة جديدة | معييار المحاسبة للقطاع العام 44 (2023) |

الفهرس

| الفقرة | الموضوع |
|--------|---|
| | تقديم |
| 1 | الهدف |
| 4-2 | النطاق |
| 5 | تعريفات |
| 8-6 | اعتماد إصدار القوائم المالية |
| 16-9 | الإثبات والقياس |
| 11-10 | الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي تتطلب تعديلات |
| 13-12 | الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي لا تتطلب تعديلات |
| 16-14 | توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة |
| 25-17 | الاستمرارية |
| 25 | إعادة الهيكلة |
| 31-26 | الإفصاح |
| 27-26 | الإفصاح عن تاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية |
| 29-28 | تحديث الإفصاح عن الأوضاع التي كانت قائمة في تاريخ القوائم المالية |
| 31-30 | الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي لا تتطلب تعديلات |
| 33-32 | تاريخ السريان |
| 34 | سحب معيار المحاسبة للقطاع العام 14 (2001) |
| | الدراسة المرفقة بالمعيار |

تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 14 "الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية" في الفقرات 1-34. وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 14 في سياق هدفه، وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 14 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 14 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخِلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 14 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 44، *الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2022، وأُبقِيَ على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار.

تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

الهدف

1. هدف هذا المعيار هو تحديد:
 - أ. متى يجب على الجهة أن تُعدل قوائمها المالية بأثر أحداث لاحقة لتاريخ القوائم المالية؛
 - ب. الإفصاحات التي يجب على الجهة أن تقدمها عن التاريخ الذي اعتمد فيه إصدار القوائم المالية، وعن الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية.ويتطلب المعيار - أيضاً - ألا تُعد الجهة قوائمها المالية على أساس الاستمرارية، إذا تبين من الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية أن افتراض الاستمرارية غير مناسب.

النطاق

2. يجب على الجهة التي تُعد وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار في المحاسبة عن الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية والإفصاح عنها.
3. [حذفت].
4. [حذفت].

تعريفات

5. يُستخدم المصطلح التالي في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرينه:

الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية هي تلك الأحداث، المرغوب فيها وغير المرغوب فيها، التي تحدث بين تاريخ القوائم المالية والتاريخ الذي يُعتمد فيه إصدار القوائم المالية. ويمكن تحديد نوعين من الأحداث:

 - أ. تلك التي توفر دليلاً على أوضاع كانت قائمة في تاريخ القوائم المالية (أحداث لاحقة لتاريخ القوائم المالية تتطلب تعديلات)؛ و
 - ب. تلك التي تشير إلى أوضاع نشأت بعد تاريخ القوائم المالية (أحداث لاحقة لتاريخ القوائم المالية لا تتطلب تعديلات).
- وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

اعتماد إصدار القوائم المالية

6. لتحديد أي من الأحداث يستوفي تعريف الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية، من الضروري تحديد كل من تاريخ القوائم المالية والتاريخ الذي يُعتمد فيه إصدار القوائم المالية. تاريخ القوائم المالية هو آخر يوم في الفترة التي تغطيها القوائم المالية. وتاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية هو التاريخ الذي تُعتمد فيه القوائم المالية من قبل الفرد أو الهيئة الذي لديه/التي لديها صلاحية الموافقة على الصيغة النهائية لتلك القوائم المالية من أجل إصدارها. ويُقدّم رأي المراجع حول تلك القوائم المالية النهائية. ويقصد بالأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية جميع الأحداث - سواء كانت مرغوب فيها أو غير مرغوب فيها - التي تقع بين تاريخ القوائم المالية والتاريخ الذي يُعتمد فيه إصدار القوائم المالية، حتى ولو وقعت تلك الأحداث بعد (أ)

نشر إعلان عن الفائض أو العجز، أو (ب) اعتماد القوائم المالية لجهة مُسيطر عليها، أو (ج) نشر معلومات أخرى مختارة تتعلق بالقوائم المالية.

7. قد تختلف العملية التي ينطوي عليها إعداد القوائم المالية واعتماد إصدارها باختلاف أنواع الجهات ضمن الدولة وباختلاف الدول. ويمكن أن تعتمد هذه الإجراءات على طبيعة الجهة، وهيكل الهيئة الحاكمة¹، والمتطلبات النظامية المتعلقة بتلك الجهة، والإجراءات المتبعة لإعداد القوائم المالية والموافقة على صيغتها النهائية. وقد تقع مسؤولية اعتماد القوائم المالية للجهات الحكومية الفردية على عاتق رئيس وكالة الشؤون المالية المركزية² (أو مسؤول الشؤون المالية/الحسابات الرئيس مثل المراقب المالي العام³ أو المحاسب العام). أما مسؤولية اعتماد القوائم المالية الموحدة للحكومة ككل فقد تقع - بشكل مشترك - على عاتق رئيس وكالة الشؤون المالية المركزية (أو مسؤول الشؤون المالية الرئيس، مثل المراقب المالي العام أو المحاسب العام) ووزير المالية (أو من في حكمه).

8. في بعض الحالات، يُتطلب من الجهة أن تقدم قوائمها المالية إلى هيئة أخرى (على سبيل المثال، هيئة تشريعية مثل برلمان⁴ أو مجلس محلي) باعتبار ذلك الخطوة النهائية في عملية الاعتماد. وقد يكون لهذه الهيئة سلطة طلب إجراء تغييرات على القوائم المالية المراجعة. وفي حالات أخرى، قد يكون تقديم القوائم المالية إلى هيئة أخرى هو مجرد مسألة بروتوكولية أو إجرائية، وقد لا يكون لتلك الهيئة الأخرى سلطة طلب إجراء تغييرات على القوائم المالية. ويُحدّد تاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية في سياق الدولة المعنية.

الإثبات والقياس

9. قد يُعلن مسؤولون حكوميون منتخبون - خلال الفترة الواقعة بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية - نوايا الحكومة فيما يتعلق بمسائل معينة. ويعتمد تحديد ما إذا كانت هذه النوايا الحكومية المعلن عنها تتطلب إثباتها على أنها أحداث تتطلب تعديلات أم لا، على (أ) ما إذا كانت تقدم مزيداً من المعلومات حول الأوضاع القائمة في تاريخ القوائم المالية، و(ب) ما إذا كان هناك دليل كاف على أنه يمكن تنفيذ هذه النوايا وأنه سيتم تنفيذها. وفي معظم الحالات، لن يؤدي إعلان النوايا الحكومية إلى إثبات أحداث تتطلب تعديلات في القوائم المالية. وبدلاً من ذلك، تكون هذه النوايا مؤهلة - بشكل عام - للإفصاح عنها على أنها أحداث لا تتطلب تعديلات.

10. الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي تتطلب تعديلات يجب على الجهة أن تُعدّل المبالغ المثبتة في قوائمها المالية لتعكس الأحداث اللاحقة لتاريخ

¹ يوضح معيار المحاسبة للقطاع العام 20 "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة" مصطلح "الهيئة الحاكمة".

² في سياق جهات القطاع العام في المملكة، المنصب المعادل لهذا المنصب هو نظرياً وكيل وزارة المالية للشؤون المالية والحسابات، وتحدد الأنظمة أو اللوائح الجهة المختصة باعتماد القوائم المالية في كل جهة حكومية والجهة المختصة باعتماد القوائم المالية الموحدة للدولة.

³ في سياق جهات القطاع العام في المملكة، المنصب المعادل لهذا المنصب هو وكيل وزارة المالية للشؤون المالية والحسابات.

⁴ إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وفي المملكة، الشريعة الإسلامية هي المطبقة ولا توجد سلطة تشريعية في الدولة وإنما توجد سلطة تنظيمية، والمقام السامي هو مرجع جميع السلطات في الدولة، وتصدر الأنظمة ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية.

القوائم المالية التي تتطلب التعديلات.

11. فيما يلي أمثلة عن الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي تتطلب تعديلات، والتي تتطلب من الجهة أن تُعدّل المبالغ المُثبتة في قوائمها المالية، أو أن تثبت بنوداً لم تكن مُثبتة سابقاً:
- أ. البت، بعد تاريخ القوائم المالية، في دعوى قضائية الذي يؤكد أن الجهة كان عليها واجب حالي في تاريخ القوائم المالية. وتُعدّل الجهة أي مخصص مُثبت سابقاً يتعلق بهذه الدعوى القضائية، وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 19، المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة، أو تُثبت مخصصاً جديداً. ولا تكفي الجهة بأن تُفصح فقط عن التزام محتمل نظراً لأن البت في الدعوى يوفر أدلة إضافية يجب أن تؤخذ في الحسبان، وفقاً للفقرة 24 من معيار المحاسبة للقطاع العام 19؛ و
- ب. تلقي معلومات بعد تاريخ القوائم المالية تبين أن أصلاً ما قد هبطت قيمته في تاريخ القوائم المالية، أو أنه يلزم تعديل مبلغ خسارة الهبوط في القيمة المُثبتة سابقاً لذلك الأصل. على سبيل المثال:
- (1) عادة يؤكد إفلاس أحد المدينين، الذي يقع بعد تاريخ القوائم المالية، أن المدين كان ذي مستوى أئتماني هابط في نهاية فترة القوائم المالية؛ و
- (2) قد يقدم بيع المخزون بعد تاريخ القوائم المالية دليلاً على صافي قيمته القابلة للتحقق في تاريخ القوائم المالية؛ و
- ج. التحديد الذي يتم بعد تاريخ القوائم المالية لتكلفة أصول اشترت، أو للمتحصلات من أصول بيعت، قبل تاريخ القوائم المالية؛ و
- د. التحديد الذي يتم بعد تاريخ القوائم المالية لمبلغ الإيرادات المحصلة خلال فترة القوائم المالية الواجب تقاسمه مع جهة حكومية أخرى بموجب اتفاقية لتقاسم الإيرادات سارية خلال فترة القوائم المالية؛ و
- هـ. التحديد الذي يتم بعد تاريخ القوائم المالية لدفعات مكافآت الأداء التي ستعطي للموظفين، إذا كان على الجهة واجب حالي نظامي أو ضمني في تاريخ القوائم المالية لتسديد هذه الدفعات كنتيجة لأحداث وقعت قبل ذلك التاريخ؛ و
- و. اكتشاف غش أو أخطاء تظهر أن القوائم المالية كانت غير صحيحة.

الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي لا تتطلب تعديلات

12. لا يجوز الجهة أن تُعدّل المبالغ المُثبتة في قوائمها المالية لتعكس أحداثاً لاحقة لتاريخ القوائم المالية لا تتطلب تعديلات.

13. فيما يلي أمثلة على الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي لا تتطلب تعديلات:
- أ. تطبق الجهة سياسة لإعادة تقييم العقارات بالقيمة العادلة بشكل دوري، ويتبين انخفاض في القيمة العادلة للعقارات بين تاريخ القوائم المالية والتاريخ الذي يعتمد فيه إصدار القوائم المالية. لا يتعلق الانخفاض في القيمة العادلة - عادة - بحالة العقارات كما في تاريخ القوائم المالية، لكنه يعكس الظروف التي نشأت في الفترة اللاحقة. وبناءً عليه، فعلى الرغم من سياسة الجهة التي تتطلب إعادة التقييم بشكل دوري، لا تُعدّل الجهة المبالغ المُثبتة للعقارات في قوائمها المالية. وبالمثل، لا تُحدث الجهة المبالغ المُفصح عنها للعقارات كما في تاريخ القوائم المالية، رغم أنه قد يلزمها أن تقوم بإفصاح إضافي بموجب الفقرة 29؛ و
- ب. تقرر جهة مسؤولة عن تشغيل برامج خدمات مجتمعية معينة، بعد تاريخ القوائم المالية وقبل أن تعتمد قوائمها المالية، أن تقدم/ توزع منافع إضافية - بشكل مباشر أو غير مباشر - إلى المشاركين في تلك البرامج. لا تُعدّل الجهة المصروفات المُثبتة في قوائمها

المالية في فترة القوائم المالية الحالية، رغم أن المنافع الإضافية قد تستوفي شروط الإفصاح عنها باعتبارها أحداث لا تتطلب التعديلات بموجب الفقرة 30.

توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة

14. إذا أعلنت الجهة عن توزيعات أرباح أو توزيعات مماثلة بعد تاريخ القوائم المالية، فإنه لا يجوز للجهة أن تثبت هذه التوزيعات على أنها التزام في تاريخ القوائم المالية.

15. قد تنشأ توزيعات الأرباح في القطاع العام عندما، على سبيل المثال، تسيطر جهة قطاع عام على جهة قطاع تجارية، وتوحد القوائم المالية لها، ويوجد في جهة القطاع العام التجارية حصص ملكية لأطراف أخرى تدفع لها توزيعات أرباح. بالإضافة إلى ذلك، تطبق بعض جهات القطاع العام إطاراً للإدارة المالية، على سبيل المثال، نماذج "المشتري المورد"، والذي يتطلب منها دفع توزيعات دخل إلى الجهة المسيطرة عليها، مثل الحكومة المركزية⁵.

16. إذا أُعلن عن توزيعات أرباح أو توزيعات مماثلة إلى الملاك بعد تاريخ القوائم المالية ولكن قبل أن يُعتمد إصدار القوائم المالية، فإنه لا تُثبت توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة على أنها التزام في تاريخ القوائم المالية نظراً لعدم وجود واجب في ذلك الوقت. ويُفصح عن مثل توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة هذه في الإيضاحات وفقاً لمعيير المحاسبة للقطاع العام 1. لا تتضمن توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة رداً لرأس المال.

الاستمرارية

17. يلزم كل جهة أن تنظر في تحديد ما إذا كان افتراض الاستمرارية يُعد مناسباً. وبالرغم من ذلك، من المرجح أن يكون تقويم الاستمرارية أكثر ملاءمة للجهات الفردية منه للحكومة ككل. فعلى سبيل المثال، قد لا تكون جهة حكومية فردية مستمرة نظراً لأن الحكومة التي تشكل تلك الجهة جزءاً منها قد قررت تحويل كل أنشطتها إلى جهة حكومية أخرى. وبالرغم من ذلك، فليس لإعادة الهيكلة هذه أي تأثير على تقويم الاستمرارية للحكومة نفسها.

18. لا يجوز للجهة أن تُعد قوائمها المالية على أساس الاستمرارية، إذا قرر المسؤولون عن إعداد القوائم المالية أو الهيئة الحاكمة بعد تاريخ القوائم المالية، إما (أ) أنه توجد نية لتصفية الجهة أو وقف أعمالها، أو (ب) أنه لا يوجد بديل واقعي سوى القيام بذلك.

19. عند تقويم ما إذا كان افتراض الاستمرارية يُعد مناسباً لجهة فردية، قد يلزم المسؤولون عن إعداد القوائم المالية و/أو الهيئة الحاكمة، أن يأخذوا في الحسبان نطاقاً واسعاً من العوامل. وسوف تتضمن هذه العوامل الأداء الحالي والمتوقع للجهة، وأي إعادة هيكلة معلنة أو ممكنة للوحدات التنظيمية، واحتمال استمرار التمويل الحكومي، و - إذا كان ضرورياً - المصادر الممكنة لتمويل بديل.

20. بالنسبة للجهات التي تمول عملياتها - بشكل جوهري - من الموازنة، فإنه - بشكل عام - تكون الاستمرارية موضع تساؤل - فقط - إذا أعلنت الحكومة عن نيتها وقف تمويل الجهة.

21. قد يُتطلب من بعض جهات القطاع العام أن تكون ممولة ذاتياً - بشكل كامل أو جوهري، وأن

⁵ إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وهيكل الحكومة في المملكة مركزي.

تسترد تكلفة السلع والخدمات من المستخدمين. بالنسبة لأي من هذه الجهات، قد يعني التدهور في النتائج التشغيلية والمركز المالي بعد تاريخ القوائم المالية أنه يلزمها النظر فيما إذا كان افتراض الاستمرارية ما زال يُعد مناسباً.

22. إذا لم يُعد افتراض الاستمرارية مناسباً، فإن هذا المعيار يتطلب من الجهة أن تعكس هذا الأمر في قوائمها المالية. ويعتمد تأثير مثل هذا التغيير على الظروف الخاصة بالجهة، على سبيل المثال، ما إذا كانت العمليات ستُحوّل إلى جهة حكومية أخرى، أو ستُباع أو ستُصفى. ويُطلب اتخاذ حكم لتحديد ما إذا كان تغيير القيمة الدفترية للأصول والالتزامات مطلوباً.

23. إذا لم يُعد افتراض الاستمرارية مناسباً، فإنه من الضروري - أيضاً - النظر فيما إذا كان التغيير في الظروف يؤدي إلى نشوء التزامات إضافية أو يُفعل بنوداً في عقود دين تؤدي إلى إعادة تصنيف ديون معينة على أنها التزامات متداولة.

24. يُطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 1 إفصاحات معينة إذا:
أ. لم تُعدّ القوائم المالية على أساس الاستمرارية. يُطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 1 عندما لا تُعدّ القوائم المالية على أساس الاستمرارية، وجوب الإفصاح عن هذه الحقيقة، ومعها الأساس الذي عليه أعدت القوائم المالية وسبب أن الجهة لا تُعد منشأة مستمرة؛ أو

ب. كان المسؤولون عن إعداد القوائم المالية على علم، بحالات عدم تأكد ذات أهمية نسبية متعلقة بأحداث أو أوضاع قد تلقي شكوكاً كبيرة على قدرة الجهة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وقد تنشأ الأحداث أو الأوضاع التي تتطلب إفصاحاً بعد تاريخ القوائم المالية. ويُطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 1 أن يفصح عن مثل حالات عدم التأكد هذه.

إعادة الهيكلة

25. إذا انطبق تعريف الأحداث التي لا تتطلب تعديلات على إعادة هيكلة مُعلن عنها بعد تاريخ القوائم المالية، يتم القيام بالإفصاحات المناسبة وفقاً لهذا المعيار. وتوجد إرشادات حول إثبات المخصصات المرتبطة بإعادة الهيكلة في معيار المحاسبة للقطاع العام 19. لا تجعل إعادة الهيكلة قدرة الجهة على الاستمرار كمنشأة مستمرة موضع تساؤل، لمجرد أن إعادة تنطوي على استبعاد أحد مكونات الجهة. وبالرغم من ذلك، إذا كانت إعادة هيكلة مُعلن عنها بعد تاريخ القوائم المالية تعني أن الجهة لم تُعد منشأة مستمرة، فإن طبيعة ومبالغ الأصول والالتزامات المثبتة قد تتغير.

الإفصاح

الإفصاح عن تاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية
26. يجب على الجهة أن تفصح عن التاريخ الذي اعتمد فيه إصدار القوائم المالية، وعن اعتماد إصدارها. وإذا كان لهيئة أخرى سلطة تعديل القوائم المالية بعد إصدارها، فإنه يجب على الجهة أن تفصح عن تلك الحقيقة.

27. من المهم للمستخدمين أن يعرفوا متى اعتمد إصدار القوائم المالية، نظراً لأن القوائم المالية لا تعكس الأحداث بعد هذا التاريخ. كما أنه من المهم - أيضاً - للمستخدمين أن يعرفوا الظروف النادرة التي يكون فيها لأي أشخاص أو مؤسسات صلاحية تعديل القوائم المالية بعد إصدارها. ومن الأمثلة على الأشخاص أو الهيئات التي قد يكون لها سلطة تعديل القوائم

المالية بعد إصدارها: الوزراء، أو الحكومة التي تُشكّل الجهة جزءًا منها، أو البرلمان، أو هيئة ممثلين منتخبة. إذا أُجريت تغييرات على القوائم المالية، تُعد القوائم المالية المعدلة المجموعة جديدة من القوائم المالية.

تحديث الإفصاح عن الأوضاع التي كانت قائمة في تاريخ القوائم المالية
28. إذا حصلت الجهة - بعد تاريخ القوائم المالية ولكن قبل أن يُعتمد إصدار القوائم المالية - على معلومات عن الأوضاع التي كانت قائمة في تاريخ القوائم المالية، فإنه يجب على الجهة أن تُحدّث الإفصاحات التي تتعلق بتلك الأوضاع، في ضوء المعلومات الجديدة.

29. في بعض الحالات، يلزم الجهة أن تُحدث الإفصاحات في قوائمها المالية لتعكس المعلومات المستلمة بعد تاريخ القوائم المالية ولكن قبل التاريخ الذي يُعتمد فيه إصدار القوائم المالية، حتى ولو لم تؤثر المعلومات على المبالغ التي أثبتتها الجهة في قوائمها المالية. ومثال على الحاجة إلى تحديث الإفصاحات هو عندما تاح دليل بعد تاريخ القوائم المالية على التزام كان قائماً في تاريخ القوائم المالية. فبالإضافة إلى النظر فيما إذا كان ينبغي على الجهة أن تثبت مخصصاً، فإن الجهة تُحدث إفصاحاتها عن الالتزام المحتمل في ضوء ذلك الدليل.

الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي لا تتطلب تعديلات
30. إذا كانت الأحداث التي لا تتطلب تعديلات بعد تاريخ القوائم المالية هي أحداث ذات أهمية نسبية، فإن عدم الإفصاح عنها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين التي تُتخذ على أساس القوائم المالية. ومن ثم، يجب على الجهة أن تفصح عما يلي لكل فئة ذات أهمية نسبية من الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي لا تتطلب تعديلات:
أ. طبيعة الحدث؛ و

ب. تقدير لأثره المالي، أو النص على أن مثل هذا التقدير لا يمكن إجراؤه.

31. فيما يلي أمثلة على الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي لا تتطلب تعديلات والتي من شأنها - بشكل عام - أن ينتج عنها إفصاح:

أ. انخفاض كبير غير عادي في قيمة العقارات المسجلة بالقيمة العادلة، إذا كان هذا الانخفاض غير متعلق بحالة العقارات في تاريخ القوائم المالية، ولكنه ناتج عن ظروف نشأت منذ تاريخ القوائم المالية؛ و

ب. تقرر الجهة - بعد تاريخ القوائم المالية - أن تقدّم/توزّع منافع إضافية كبيرة في المستقبل - بشكل مباشر أو غير مباشر - إلى مشاركين في برامج خدمات مجتمعية تُشغلها الجهة، ويكون لتلك المنافع الإضافية تأثير رئيس على الجهة؛ و

ج. تجميع رئيس لعمليات في القطاع العام (يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 40، تجميع العمليات في القطاع العام إفصاحات محددة في مثل هذه الحالات)، أو استبعاد جهة مسيطر عليها رئيسة، أو الإسناد الخارجي لجميع أو لما يقارب جميع الأنشطة التي تتولها حالياً جهة بعد تاريخ القوائم المالية؛ و

د. إعلان خطة لعدم استمرار عملية أو برنامج رئيس؛ و

هـ. مشتريات رئيسة لأصول، أو تصنيف لأصول على أنها محتفظ بها للبيع وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 44، الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة، أو استبعادات أخرى لأصول، أو مصادرة لأصول رئيسة من قبل جهات قطاع عام أخرى؛ و

و. دمار مبنى رئيس بفضح حريق بعد تاريخ القوائم المالية؛ و

- ز. إعلان أو بدء تنفيذ إعادة هيكلة رئيسية (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 19)؛ و
ح. سن تشريع لإعفاء منشآت أو أفراد من قروض ممنوحة لهم كجزء من برنامج ما؛ و
ط. حدوث تغيرات كبيرة - بشكل غير عادي - بعد تاريخ القوائم المالية - في أسعار الأصول أو أسعار صرف العملات الأجنبية؛ و
ي. في حال الجهات الخاضعة لضريبة الدخل أو ما يعادلها، سن أو إعلان تغييرات في معدلات الضريبة أو أنظمة الضريبة بعد تاريخ القوائم المالية، يكون لها أثر مهم على الأصول الضريبية والالتزامات الضريبية الحالية والمؤجلة (توجد إرشادات المحاسبة عن ضرائب الدخل في معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول ضرائب الدخل)؛ و
ك. الدخول في ارتباطات مهمة أو التزامات محتملة، مثلًا بإصدار ضمانات مهمة بعد تاريخ القوائم المالية؛ و
ل. البدء في دعوى قضائية رئيسية تنشأ - فقط - عن أحداث وقعت بعد تاريخ القوائم المالية.

تاريخ السريان

32. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.
- 32أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 14].
- 32ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 14].
- 32ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 14].
- 32د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 14].
- 32هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 14].
- 32و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 14].
- 32ز. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 44 الصادر في 2023 الفقرتين 16 و31. يجب على الجهة أن تطبق هذين التعديلين على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلين على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 44 في الوقت نفسه.
33. عندما تُطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.

سحب معيار المحاسبة للقطاع العام 14 (2001)

34. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 14].

الدراسة المرفقة

معايير المحاسبة للقطاع العام 14 "الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية"

| الموضوع |
|--|
| 1. تقديم |
| 2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة |
| 3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 14 "الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية" ومعيار المحاسبة الدولي المقابل له |
| 4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 14 "الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له |

1. تقديم

تضمن نطاق عمل المرطتين الأولى والثانية من مشروع تحول الجهات الحكومية إلى أساس الاستحقاق المحاسبي أن يُعَدَّ بيان بالموضوعات المحاسبية المقترح تغطيتها ومقارنتها بالموضوعات التي يغطيها دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وتحديد أي موضوعات تتطلب إصدار معايير خاصة بها لم ترد في دليل أهداف معايير المحاسبة للقطاع العام، وأن يُعَدَّ دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام المعدل بحيث يشمل معايير محاسبية محدثة وفقاً لمبدأ الاستحقاق، ومنبثقة من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ودليل إحصاءات مالية الحكومة، وآخذة بعين الاعتبار الموضوعات المحاسبية المذكورة وخصائص المملكة وشاملة لجميع أنشطة الجهات الحكومية في المملكة. وقد أُعِدَّ البيان المذكور وعُرض على اللجنة الفنية للمشروع وقررت الموافقة عليه، ومن ضمن الموضوعات التي شملها البيان معيار الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية.

وبهدف اقتراح معيار الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية الملائم؛ أُجريت دراسة لمعيار الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية الوارد في دليل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (طبعة 2022)، وقد روعي عند إعداد معيار الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 14 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُذِّلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 14 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 44، *الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2022، مع الإبقاء على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وكذلك إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في القسمين (3) و(4) من هذه الدراسة.

2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة

وفق الإجراءات المعتمدة للمشروع، وضمن مرحلة دراسة الوضع الحالي للجهات الحكومية، أُعدَّ استبيان إلكتروني ووُزِعَ على عدد 189 جهة، (استُلمَ إجابات 154 جهة)، كما رُتِّبَت زيارات ميدانية إلى عدد 14 جهة، تمثل صورة شاملة عن الجهات الحكومية المشمولة بميزانية الدولة بمختلف قطاعاتها. ولأن الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية من الظروف التي قد تحدث عادة لمعظم الجهات؛ لم تكن ضمن أسئلة الاستبيان، ويُعدُّ موضوع المعيار من الموضوعات المهمة الواجب تغطيتها ضمن دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 14 "الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية" ومعيار المحاسبة الدولي المقابل له

تضمن القسم (4) من هذه الدراسة مقارنة بين المعيار ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 14 "الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية"، وقد روعي أن يكون معيار المحاسبة للقطاع العام متوافقاً مع نظيره الدولي، واستبدلت مسميات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بمسميات معايير المحاسبة للقطاع العام المقابلة لها، وهناك تعديلات أخرى شملت ما يلي:

| نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام | نص المعيار | التعديلات وأسبابها |
|---|---|---|
| 31. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2008. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before January 1, 2008, it shall disclose that fact. | 31. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن توضح عن تلك الحقيقة. | عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة. |
| 32A. Paragraph 16 was amended by <i>Improvements to IPSASs</i> issued in January 2010. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2011. Earlier application is encouraged. | 32أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 14]. | حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد. |
| 32B. Paragraph 33 was amended by IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> issued in January 2015. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendment shall also be applied for that earlier period. | 32ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 14]. | حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد. |
| 32C. Paragraph 31 was amended by <i>Improvements to IPSASs 2015</i> , issued in April 2016. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is encouraged. If an entity applies the | 32ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 14]. | حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام |

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 14 "الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية"
إصدار 2024م

| نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام | نص المعيار | التعديلات وأسبابها |
|--|---|--|
| amendment for a period beginning before January 1, 2017, it shall disclose that fact. | | المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد. |
| 32D. Paragraphs 3 and 4 were deleted and paragraphs 15 and 21 were amended by <i>The Applicability of IPSASs</i> , issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact. | 32د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 14]. | حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد. |
| 32E. Paragraph 31 was amended by IPSAS 40, <i>Public Sector Combinations</i> , issued in January 2017. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2019 it shall disclose that fact and apply IPSAS 40 at the same time. | 32هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 14]. | حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد. |
| 32F. Paragraph 11 was amended by IPSAS 41, <i>Financial Instruments</i> issued in August 2018. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time. | 32و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 14]. | حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد. |
| 32G. Paragraphs 16 and 31 were amended by IPSAS 44 issued in May 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is | 32ز. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 44 الصادر في 2023 الفقرتين 16 و31. يجب على الجهة أن تطبق هذين التعديلين على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. | عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 44 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. |

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 14 "الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية"
إصدار 2024م

| نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام | نص المعيار | التعديلات وأسبابها |
|--|--|--|
| permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 44 at the same time. | ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 44 في الوقت نفسه. | عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة. |
| 34. This Standard supersedes IPSAS 14, Events after the Reporting Date, issued in 2001. | 34. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 14]. | حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد. |

4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 14 "الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

| نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام | نص المعيار | هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا) | التعديلات وأسبابها |
|---|---|--|--------------------|
| Objective | الهدف | | |
| 1. The objective of this Standard is to prescribe: a. When an entity should adjust its financial statements for events after the reporting date; and b. The disclosures that an entity should give about the date when the financial statements were authorized for issue, and about events after the reporting date. The Standard also requires that an entity should not prepare its financial statements on a going concern basis if events after the reporting date indicate that the going concern assumption is not appropriate. | 1. هدف هذا المعيار هو تحديد: أ. متى يجب على الجهة أن تُعدل قوائمها المالية بأثر أحداث لاحقة لتاريخ القوائم المالية؛ و ب. الإفصاحات التي يجب على الجهة أن تقدمها عن التاريخ الذي اعتمد فيه إصدار القوائم المالية، وعن الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية. ويتطلب المعيار - أيضاً - ألا تُعد الجهة قوائمها المالية على أساس الاستمرارية، إذا تبين من الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية أن افتراض الاستمرارية غير مناسب. | لا | |
| Scope | النطاق | | |
| 2. An entity that prepares and presents financial statements under the accrual basis of accounting shall apply this Standard in the accounting for, and disclosure of, events after the reporting date. | 2. يجب على الجهة التي تُعد وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار في المحاسبة عن الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية والإفصاح عنها. | لا | |
| 3. [Deleted] | 3. [حذفت]. | لا | |
| 4. [Deleted] | 4. [حذفت]. | لا | |
| Definitions | تعريفات | | |
| 5. The following term is used in this Standard with the meanings specified: <u>Events after the reporting date</u> are those events, both favorable and unfavorable, that occur between the reporting date and the date when the financial | 5. يُستخدم المصطلح التالي في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرينه: <u>الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية</u> هي تلك الأحداث، المرغوب فيها وغير المرغوب فيها، التي تحدث بين تاريخ القوائم المالية والتاريخ الذي يُعتمد | لا | |

| | | | |
|--|--|-----------|--|
| <p>statements are authorized for issue. Two types of events can be identified:</p> <p>a. Those that provide evidence of conditions that existed at the reporting date (adjusting events after the reporting date); and</p> <p>b. Those that are indicative of conditions that arose after the reporting date (non-adjusting events after the reporting date).</p> <p>Terms defined in other IPSASs are used in this Standard with the same meaning as in those Standards, and are reproduced in the <i>Glossary of Defined Terms</i> published separately.</p> | <p>فيه إصدار القوائم المالية. ويمكن تحديد نوعين من الأحداث:</p> <p>أ. تلك التي توفر دليلاً على أوضاع كانت قائمة في تاريخ القوائم المالية (أحداث لاحقة لتاريخ القوائم المالية تتطلب تعديلات); و</p> <p>ب. تلك التي تشير إلى أوضاع نشأت بعد تاريخ القوائم المالية (أحداث لاحقة لتاريخ القوائم المالية لا تتطلب تعديلات).</p> <p>وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.</p> | | |
| <p>Authorizing the Financial Statements for Issue</p> | <p>اعتماد إصدار القوائم المالية</p> | | |
| <p>6. In order to determine which events satisfy the definition of events after the reporting date, it is necessary to identify both the reporting date and the date on which the financial statements are authorized for issue. The reporting date is the last day of the reporting period to which the financial statements relate. The date of authorization for issue is the date on which the financial statements have received approval from the individual or body with the authority to finalize those statements for issue. The audit opinion is provided on those finalized financial statements. Events after the reporting date are all events, both favorable and unfavorable, that occur between the reporting date and the date when the financial statements are authorized for issue, even if those events occur after (a) the publication of an announcement of the</p> | <p>6. لتحديد أي من الأحداث يستوفي تعريف الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية. من الضروري تحديد كل من تاريخ القوائم المالية والتاريخ الذي يُعتمد فيه إصدار القوائم المالية. تاريخ القوائم المالية هو آخر يوم في الفترة التي تغطيها القوائم المالية. وتاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية هو التاريخ الذي تُعتمد فيه القوائم المالية من قبل الفرد أو الهيئة الذي لديه/التي لديها صلاحية الموافقة على الصيغة النهائية لتلك القوائم المالية من أجل إصدارها. ويُقدّم رأي المراجع حول تلك القوائم المالية النهائية. ويقصد بالأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية جميع الأحداث - سواء كانت مرغوب فيها أو غير مرغوب فيها - التي تقع بين تاريخ القوائم المالية والتاريخ الذي يُعتمد فيه إصدار القوائم المالية، حتى ولو وقعت تلك الأحداث بعد (أ) نشر إعلان عن الفائض أو العجز، أو (ب) اعتماد القوائم المالية لجهة مُسيطر عليها، أو (ج) نشر معلومات أخرى مختارة</p> | <p>لا</p> | |

| | | | |
|--|--|-----------|--|
| <p>surplus or deficit, (b) the authorization of the financial statements of a controlled entity, or (c) publication of other selected information relating to the financial statements.</p> | <p>تتعلق بالقوائم المالية.</p> | | |
| <p>7. The process involved in preparing and authorizing the financial statements for issue may vary for different types of entities within and across jurisdictions. It can depend upon the nature of the entity, the governing body structure, the statutory requirements relating to that entity, and the procedures followed in preparing and finalizing the financial statements. Responsibility for authorization of financial statements of individual government agencies may rest with the head of the central finance agency (or the senior finance official/accounting officer, such as the controller or accountant-general). Responsibility for authorization of consolidated financial statements of the government as a whole may rest jointly with the head of the central finance agency (or the senior finance official, such as the controller or accountant- general) and the finance minister (or equivalent).</p> | <p>7. قد تختلف العملية التي ينطوي عليها إعداد القوائم المالية واعتماد إصدارها باختلاف أنواع الجهات ضمن الدولة وباختلاف الدول. ويمكن أن تعتمد هذه الإجراءات على طبيعة الجهة، وهيكل الهيئة الحاكمة، والمتطلبات النظامية المتعلقة بتلك الجهة، والإجراءات المتبعة لإعداد القوائم المالية والموافقة على صيغتها النهائية. وقد تقع مسؤولية اعتماد القوائم المالية للجهات الحكومية الفردية على عاتق رئيس وكالة الشؤون المالية المركزية (أو مسؤول الشؤون المالية/الحسابات الرئيس مثل المراقب المالي العام أو المحاسب العام). أما مسؤولية اعتماد القوائم المالية الموحدة للحكومة ككل فقد تقع - بشكل مشترك - على عاتق رئيس وكالة الشؤون المالية المركزية (أو مسؤول الشؤون المالية الرئيس، مثل المراقب المالي العام أو المحاسب العام) ووزير المالية (أو من في حكمه).</p> | <p>لا</p> | |
| <p>8. In some cases, as the final step in the authorization process, an entity is required to submit its financial statements to another body (for example, a legislative body such as Parliament or a local council). This body may have the power to require changes to the audited financial statements. In other cases, the submission of statements to the other body may be merely a matter of protocol or process, and that other body may not have the power to require changes to the statements. The</p> | <p>8. في بعض الحالات، يُتطلب من الجهة أن تقدم قوائمها المالية إلى هيئة أخرى (على سبيل المثال، هيئة تشريعية مثل برلمان أو مجلس محلي) باعتبار ذلك الخطوة النهائية في عملية الاعتماد. وقد يكون لهذه الهيئة سلطة طلب إجراء تغييرات على القوائم المالية المراجعة. وفي حالات أخرى، قد يكون تقديم القوائم المالية إلى هيئة أخرى هو مجرد مسألة بروتوكولية أو إجرائية، وقد لا يكون لتلك الهيئة الأخرى سلطة طلب إجراء تغييرات على القوائم المالية. ويُحدّد تاريخ اعتماد إصدار القوائم</p> | <p>لا</p> | |

| | | | |
|---|---|----|--|
| date of authorization for issue of the financial statements will be determined in the context of the particular jurisdiction. | المالية في سياق الدولة المعنية. | | |
| Recognition and Measurement | الإثبات والقياس | | |
| 9. In the period between the reporting date and the date of authorization for issue, elected government officials may announce a government's intentions in relation to certain matters. Whether or not these announced government intentions would require recognition as adjusting events would depend upon (a) whether they provide more information about the conditions existing at reporting date, and (b) whether there is sufficient evidence that they can and will be fulfilled. In most cases, the announcement of government intentions will not lead to the recognition of adjusting events. Instead, they would generally qualify for disclosure as non-adjusting events. | 9. قد يُعلن مسؤولون حكوميون منتخبون - خلال الفترة الواقعة بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية - نوايا الحكومة فيما يتعلق بمسائل معينة. ويعتمد تحديد ما إذا كانت هذه النوايا الحكومية المعلن عنها تتطلب إثباتها على أنها أحداث تتطلب تعديلات أم لا، على (أ) ما إذا كانت تقدم مزيداً من المعلومات حول الأوضاع القائمة في تاريخ القوائم المالية، و(ب) ما إذا كان هناك دليل كاف على أنه يمكن تنفيذ هذه النوايا وأنه سيتم تنفيذها. وفي معظم الحالات، لن يؤدي إعلان النوايا الحكومية إلى إثبات أحداث تتطلب تعديلات في القوائم المالية. وبدلاً من ذلك، تكون هذه النوايا مؤهلة - بشكل عام - للإفصاح عنها على أنها أحداث لا تتطلب تعديلات. | لا | |
| Adjusting Events after the Reporting Date | الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي تتطلب تعديلات | | |
| 10. An entity shall adjust the amounts recognized in its financial statements to reflect adjusting events after the reporting date. | 10. يجب على الجهة أن تُعدّل المبالغ المثبتة في قوائمها المالية لتعكس الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي تتطلب التعديلات. | لا | |
| 11. The following are examples of adjusting events after the reporting date that require an entity to adjust the amounts recognized in its financial statements, or to recognize items that were not previously recognized: a. The settlement after the reporting date of a court case that confirms that the entity had a present obligation at the reporting date. The entity adjusts any previously recognized | 11. فيما يلي أمثلة عن الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي تتطلب تعديلات، والتي تتطلب من الجهة أن تُعدّل المبالغ المثبتة في قوائمها المالية، أو أن تثبت بنوداً لم تكن مُثبتة سابقاً: أ. البت، بعد تاريخ القوائم المالية، في دعوى قضائية الذي يؤكد أن الجهة كان عليها واجب حالي في تاريخ القوائم المالية، وتُعدل الجهة أي مخصص مُثبت سابقاً يتعلق بهذه الدعوى القضائية، وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام | لا | |

| | | |
|--|---|--|
| <p>provision related to this court case in accordance with IPSAS 19, <i>Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets</i>, or recognizes a new provision. The entity does not merely disclose a contingent liability because the settlement provides additional evidence that would be considered in accordance with paragraph 24 in IPSAS 19.</p> <p>b. The receipt of information after the reporting date indicating that an asset was impaired at the reporting date, or that the amount of a previously recognized impairment loss for that asset needs to be adjusted. For example:</p> <p>i. The bankruptcy of a debtor that occurs after the reporting date usually confirms that the debtor was credit-impaired at the end of the reporting period; and</p> <p>ii. The sale of inventories after the reporting date may give evidence about their net realizable value at the reporting date;</p> <p>c. The determination after the reporting date of the cost of assets purchased, or the proceeds from assets sold, before the reporting date;</p> <p>d. The determination after the reporting date of the amount of revenue collected during the reporting period to be shared with another government under a revenue-sharing agreement in place during the reporting period;</p> <p>e. The determination after the reporting date of performance bonus payments to be made to staff if the entity had a present legal or constructive obligation at the reporting date to</p> | <p>19، <i>المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة</i>، أو تُثبت مخصصاً جديداً. ولا تكتفي الجهة بأن تُفصح فقط عن التزام محتمل نظراً لأن البت في الدعوى يُوفر أدلة إضافية يجب أن تُؤخذ في الحسبان، وفقاً للفقرة 24 من معيار المحاسبة للقطاع العام 19؛ و</p> <p>ب. تلقي معلومات بعد تاريخ القوائم المالية تبين أن أصلاً ما قد هبطت قيمته في تاريخ القوائم المالية، أو أنه يلزم تعديل مبلغ خسارة الهبوط في القيمة المُثبتة سابقاً لذلك الأصل. على سبيل المثال:</p> <p>(1) عادة يؤكد إفلاس أحد المدينين، الذي يقع بعد تاريخ القوائم المالية، أن المدين كان ذي مستوى ائتماني هابط في نهاية فترة القوائم المالية؛ و</p> <p>(2) قد يقدم بيع المخزون بعد تاريخ القوائم المالية دليلاً على صافي قيمته القابلة للتحقق في تاريخ القوائم المالية؛ و</p> <p>ج. التحديد الذي يتم بعد تاريخ القوائم المالية لتكلفة أصول اشترت، أو للمتحصلات من أصول بيعت، قبل تاريخ القوائم المالية؛ و</p> <p>د. التحديد الذي يتم بعد تاريخ القوائم المالية لمبلغ الإيرادات المحصلة خلال فترة القوائم المالية الواجب تقاسمه مع جهة حكومية أخرى بموجب اتفاقية لتقاسم الإيرادات سارية خلال فترة القوائم المالية؛ و</p> <p>هـ. التحديد الذي يتم بعد تاريخ القوائم المالية لدفعات مكافآت الأداء التي ستعطي للموظفين، إذا كان على الجهة واجب حالي نظامي أو ضمني في تاريخ القوائم المالية لتسديد هذه الدفعات كنتيجة لأحداث وقعت قبل ذلك التاريخ؛ و</p> | |
|--|---|--|

| | | | |
|--|--|-----------|--|
| <p>make such payments as a result of events before that date; and</p> <p>f. The discovery of fraud or errors that show that the financial statements were incorrect.</p> | <p>و. اكتشاف غش أو أخطاء تظهر أن القوائم المالية كانت غير صحيحة.</p> | | |
| <p>Non-adjusting Events after the Reporting Date</p> | <p>الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي لا تتطلب تعديلات</p> | | |
| <p>12. An entity shall not adjust the amounts recognized in its financial statements to reflect non-adjusting events after the reporting date.</p> | <p>12. لا يجوز الجهة أن تُعدّل المبالغ المثبتة في قوائمها المالية لتعكس أحداثاً لاحقة لتاريخ القوائم المالية لا تتطلب تعديلات.</p> | <p>لا</p> | |
| <p>13. The following are examples of non-adjusting events after the reporting date:</p> <p>a. Where an entity has adopted a policy of regularly revaluing property to fair value, a decline in the fair value of property between the reporting date and the date when the financial statements are authorized for issue. The fall in fair value does not normally relate to the condition of the property at the reporting date, but reflects circumstances that have arisen in the following period. Therefore, despite its policy of regularly revaluing, an entity would not adjust the amounts recognized in its financial statements for the properties. Similarly, the entity does not update the amounts disclosed for the property as at the reporting date, although it may need to give additional disclosure under paragraph 29; and</p> <p>b. Where an entity charged with operating particular community service programs decides after the reporting date, but before the financial statements are authorized, to provide/distribute additional benefits directly</p> | <p>13. فيما يلي أمثلة على الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي لا تتطلب تعديلات:</p> <p>أ. تُطبق الجهة سياسة لإعادة تقييم العقارات بالقيمة العادلة بشكل دوري، ويتبين انخفاض في القيمة العادلة للعقارات بين تاريخ القوائم المالية والتاريخ الذي يُعتمد فيه إصدار القوائم المالية. لا يتعلق الانخفاض في القيمة العادلة - عادة - بحالة العقارات كما في تاريخ القوائم المالية، لكنه يعكس الظروف التي نشأت في الفترة اللاحقة. وبناءً عليه، فعلى الرغم من سياسة الجهة التي تتطلب إعادة التقييم بشكل دوري، لا تُعدّل الجهة المبالغ المثبتة للعقارات في قوائمها المالية. وبالمثل، لا تُحدث الجهة المبالغ المُفصح عنها للعقارات كما في تاريخ القوائم المالية، رغم أنه قد يلزمها أن تقوم بإفصاح إضافي بموجب الفقرة 29؛ و</p> <p>ب. تقرر جهة مسؤولة عن تشغيل برامج خدمات مجتمعية معينة، بعد تاريخ القوائم المالية وقبل أن تُعتمد قوائمها المالية، أن تُقدم/ توزع منافع إضافية - بشكل مباشر أو غير مباشر - إلى المشاركين في تلك البرامج. لا تُعدّل الجهة المصروفات المثبتة في قوائمها المالية في فترة القوائم المالية الحالية، رغم أن المنافع</p> | <p>لا</p> | |

| | | | |
|--|--|-----------|--|
| <p>or indirectly to participants in those programs. The entity would not adjust the expenses recognized in its financial statements in the current reporting period, although the additional benefits may meet the conditions for disclosure as non-adjusting events under paragraph 30.</p> | <p>الإضافية قد تستوفي شروط الإفصاح عنها باعتبارها أحداث لا تتطلب التعديلات بموجب الفقرة 30.</p> | | |
| <p>Dividends or Similar Distributions</p> | <p>توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة</p> | | |
| <p>14. If an entity declares dividends or similar distributions after the reporting date, the entity shall not recognize those distributions as a liability at the reporting date.</p> | <p>14. إذا أعلنت الجهة عن توزيعات أرباح أو توزيعات مماثلة بعد تاريخ القوائم المالية، فإنه لا يجوز للجهة أن تثبت هذه التوزيعات على أنها التزام في تاريخ القوائم المالية.</p> | <p>لا</p> | |
| <p>15. Dividends may arise in the public sector when, for example, a public sector entity controls and consolidates the financial statements of a commercial public sector entity that has outside ownership interests to whom it pays dividends. In addition, some public sector entities adopt a financial management framework, for example "purchaser provider" models, that require them to pay income distributions to their controlling entity, such as the central government.</p> | <p>15. قد تنشأ توزيعات الأرباح في القطاع العام عندما، على سبيل المثال، تسيطر جهة قطاع عام على جهة قطاع تجارية، وتوحد القوائم المالية لها، ويوجد في جهة القطاع العام التجارية حصص ملكية لأطراف أخرى تدفع لها توزيعات أرباح. بالإضافة إلى ذلك، تطبق بعض جهات القطاع العام إطاراً للإدارة المالية، على سبيل المثال، نماذج "المشتري المورد"، والذي يتطلب منها دفع توزيعات دخل إلى الجهة المسيطرة عليها، مثل الحكومة المركزية.</p> | <p>لا</p> | |
| <p>16. If dividends or similar distributions to owners are declared after the reporting date but before the financial statements are authorized for issue, the dividends or similar distributions are not recognized as a liability at the reporting date because no obligation exists at that time. Such dividends or similar distributions are disclosed in the notes in accordance with IPSAS 1. Dividends and similar distributions do not include a return of capital.</p> | <p>16. إذا أُعلن عن توزيعات أرباح أو توزيعات مماثلة إلى الملاك بعد تاريخ القوائم المالية ولكن قبل أن يُعتمد إصدار القوائم المالية، فإنه لا تُثبت توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة على أنها التزام في تاريخ القوائم المالية نظراً لعدم وجود واجب في ذلك الوقت. ويُفصّل عن مثل توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة هذه في الإيضاحات وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1. لا تتضمن توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة رداً لرأس المال.</p> | <p>لا</p> | |

| Going Concern | الاستمرارية | | |
|--|---|----|--|
| <p>17. The determination of whether the going concern assumption is appropriate needs to be considered by each entity. However, the assessment of going concern is likely to be of more relevance for individual entities than for a government as a whole. For example, an individual government agency may not be a going concern because the government of which it forms part has decided to transfer all its activities to another government agency. However, this restructuring has no impact upon the assessment of going concern for the government itself.</p> | <p>17. يلزم كل جهة أن تنظر في تحديد ما إذا كان افتراض الاستمرارية يُعد مناسباً. وبالرغم من ذلك، من المرجح أن يكون تقييم الاستمرارية أكثر ملاءمة للجهات الفردية منه للحكومة ككل. فعلى سبيل المثال، قد لا تكون جهة حكومية فردية مستمرة نظراً لأن الحكومة التي تشكل تلك الجهة جزءاً منها قد قررت تحويل كل أنشطتها إلى جهة حكومية أخرى. وبالرغم من ذلك، فليس لإعادة الهيكلة هذه أي تأثير على تقييم الاستمرارية للحكومة نفسها.</p> | لا | |
| <p>18. An entity shall not prepare its financial statements on a going concern basis if those responsible for the preparation of the financial statements or the governing body determine after the reporting date, either (a) that there is an intention to liquidate the entity or to cease operating, or (b) that there is no realistic alternative but to do so.</p> | <p>18. لا يجوز للجهة أن تُعد قوائمها المالية على أساس الاستمرارية، إذا قرر المسؤولون عن إعداد القوائم المالية أو الهيئة الحاكمة بعد تاريخ القوائم المالية، إما (أ) أنه توجد نية لتصفية الجهة أو وقف أعمالها، أو (ب) أنه لا يوجد بديل واقعي سوى القيام بذلك.</p> | لا | |
| <p>19. In assessing whether the going concern assumption is appropriate for an individual entity, those responsible for the preparation of the financial statements, and/or the governing body, need to consider a wide range of factors. Those factors will include the current and expected performance of the entity, any announced and potential restructuring of organizational units, the likelihood of continued government funding and, if necessary, potential sources of replacement funding.</p> | <p>19. عند تقييم ما إذا كان افتراض الاستمرارية يُعد مناسباً لجهة فردية، قد يلزم المسؤولون عن إعداد القوائم المالية و/أو الهيئة الحاكمة، أن يأخذوا في الحسبان نطاقاً واسعاً من العوامل. وسوف تتضمن هذه العوامل الأداء الحالي والمتوقع للجهة، وأي إعادة هيكلة معلنة أو ممكنة للوحدات التنظيمية، واحتمال استمرار التمويل الحكومي، و - إذا كان ضرورياً - المصادر الممكنة لتمويل بديل.</p> | لا | |

| | | | |
|--|---|-----------|--|
| <p>20. In the case of entities whose operations are substantially budget-funded, going concern, issues generally only arise if the government announces its intention to cease funding the entity.</p> | <p>20. بالنسبة للجهات التي تمويل عملياتها - بشكل جوهري - من الموازنة، فإنه - بشكل عام - تكون الاستمرارية موضع تساؤل - فقط - إذا أعلنت الحكومة عن نيتها وقف تمويل الجهة.</p> | <p>لا</p> | |
| <p>21. Some public sector entities may be required to be fully or substantially self- funding, and to recover the cost of goods and services from users. For any such entity, deterioration in operating results and financial position after the reporting date may indicate a need to consider whether the going concern assumption is still appropriate.</p> | <p>21. قد يُطلب من بعض جهات القطاع العام أن تكون ممولة ذاتياً - بشكل كامل أو جوهري، وأن تسترد تكلفة السلع والخدمات من المستخدمين. بالنسبة لأي من هذه الجهات، قد يعني التدهور في النتائج التشغيلية والمركز المالي بعد تاريخ القوائم المالية أنه يلزمها النظر فيما إذا كان افتراض الاستمرارية ما زال يُعد مناسباً.</p> | <p>لا</p> | |
| <p>22. If the going concern assumption is no longer appropriate, this Standard requires an entity to reflect this in its financial statements. The impact of such a change will depend upon the particular circumstances of the entity, for example, whether operations are to be transferred to another government entity, sold, or liquidated. Judgment is required in determining whether a change in the carrying value of assets and liabilities is required.</p> | <p>22. إذا لم يُعد افتراض الاستمرارية مُناسباً، فإن هذا المعيار يتطلب من الجهة أن تعكس هذا الأمر في قوائمها المالية. ويعتمد تأثير مثل هذا التغيير على الظروف الخاصة بالجهة، على سبيل المثال، ما إذا كانت العمليات ستُحوّل إلى جهة حكومية أخرى، أو ستُباع أو ستُصفى، ويُطلب اتخاذ حكم لتحديد ما إذا كان تغييراً في القيمة الدفترية للأصول والالتزامات مطلوباً.</p> | <p>لا</p> | |
| <p>23. When the going concern assumption is no longer appropriate, it is also necessary to consider whether the change in circumstances leads to the creation of additional liabilities or triggers clauses in debt contracts leading to the reclassification of certain debts as current liabilities.</p> | <p>23. إذا لم يُعد افتراض الاستمرارية مناسباً، فإنه من الضروري - أيضاً - النظر فيما إذا كان التغيير في الظروف يؤدي إلى نشوء التزامات إضافية أو يُفعل بنوداً في عقود دين تؤدي إلى إعادة تصنيف ديون معينة على أنها التزامات متداولة.</p> | <p>لا</p> | |

| | | | |
|--|---|----|--|
| <p>24. IPSAS 1 requires certain disclosures if:</p> <p>a. The financial statements are not prepared on a going concern basis. IPSAS 1 requires that when the financial statements are not prepared on a going concern basis, this must be disclosed, together with the basis on which the financial statements are prepared and the reason why the entity is not considered to be a going concern; or</p> <p>b. Those responsible for the preparation of the financial statements are aware of material uncertainties related to events or conditions that may cast significant doubt upon the entity's ability to continue as a going concern. The events or conditions requiring disclosure may arise after the reporting date. IPSAS 1 requires such uncertainties to be disclosed.</p> | <p>24. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 1 إفصاحات معينة إذا: أ. لم تُعدّ القوائم المالية على أساس الاستمرارية. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 1 عندما لا تُعدّ القوائم المالية على أساس الاستمرارية، وجوب الإفصاح عن هذه الحقيقة، ومعها الأساس الذي عليه أعدت القوائم المالية وسبب أن الجهة لا تُعد منشأة مستمرة؛ أو ب. كان المسؤولون عن إعداد القوائم المالية على علم، بحالات عدم تأكد ذات أهمية نسبية متعلقة بأحداث أو أوضاع قد تلقي شكوكاً كبيرة على قدرة الجهة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وقد تنشأ الأحداث أو الأوضاع التي تتطلب إفصاحاً بعد تاريخ القوائم المالية. ويتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 1 أن يُفصَح عن مثل حالات عدم التأكد هذه.</p> | لا | |
| <p>Restructuring</p> | <p>إعادة الهيكلة</p> | | |
| <p>25. Where a restructuring announced after the reporting date meets the definition of a non-adjustable event, the appropriate disclosures are made in accordance with this Standard. Guidance on the recognition of provisions associated with restructuring is found in IPSAS 19. Simply because a restructuring involves the disposal of a component of an entity, this does not in itself bring into question the entity's ability to continue as a going concern. However, where a restructuring announced after the reporting date means that an entity is no longer a going concern, the nature and amount of assets and liabilities recognized may change.</p> | <p>25. إذا انطبق تعريف الأحداث التي لا تتطلب تعديلات على إعادة هيكلة مُعلن عنها بعد تاريخ القوائم المالية، يتم القيام بالإفصاحات المناسبة وفقاً لهذا المعيار. وتوجد إرشادات حول إثبات المخصصات المرتبطة بإعادة الهيكلة في معيار المحاسبة للقطاع العام 19. لا تجعل إعادة الهيكلة قدرة الجهة على الاستمرار كمنشأة مستمرة موضع تساؤل، لمجرد أن إعادة تنطوي على استبعاد أحد مكونات الجهة. وبالرغم من ذلك، إذا كانت إعادة هيكلة مُعلن عنها بعد تاريخ القوائم المالية تعني أن الجهة لم تُعد منشأة مستمرة، فإن طبيعة ومبالغ الأصول والالتزامات المثبتة قد تتغير.</p> | لا | |

| Disclosure | الإفصاح | | |
|--|---|----|--|
| Disclosure of Date of Authorization for Issue | الإفصاح عن تاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية | | |
| 26. An entity shall disclose the date when the financial statements were authorized for issue and who gave that authorization. If another body has the power to amend the financial statements after issuance, the entity shall disclose that fact. | 26. يجب على الجهة أن تُفصح عن التاريخ الذي اعتمد فيه إصدار القوائم المالية، وعمن اعتمد إصدارها. وإذا كان لهيئة أخرى سلطة تعديل القوائم المالية بعد إصدارها، فإنه يجب على الجهة أن تفصح عن تلك الحقيقة. | | |
| 27. It is important for users to know when the financial statements were authorized for issue, as the financial statements do not reflect events after this date. It is also important for users to know of the rare circumstances in which any persons or organizations have the authority to amend the financial statements after issuance. Examples of individuals or bodies that may have the power to amend the financial statements after issuance are Ministers, the government of which the entity forms part, Parliament, or an elected body of representatives. If changes are made, the amended financial statements are a new set of financial statements. | 27. من المهم للمستخدمين أن يعرفوا متى اعتمد إصدار القوائم المالية، نظراً لأن القوائم المالية لا تعكس الأحداث بعد هذا التاريخ. كما أنه من المهم - أيضاً - للمستخدمين أن يعرفوا الظروف النادرة التي يكون فيها لأي أشخاص أو مؤسسات صلاحية تعديل القوائم المالية بعد إصدارها. ومن الأمثلة على الأشخاص أو الهيئات التي قد يكون لها سلطة تعديل القوائم المالية بعد إصدارها: الوزراء، أو الحكومة التي تُسكّل الجهة جزءاً منها، أو البرلمان، أو هيئة ممثلين منتخبة، إذا أُجريت تغييرات على القوائم المالية، تُعد القوائم المالية المعدلة المجموعة جديدة من القوائم المالية. | لا | |
| Updating Disclosure about Conditions at the Reporting Date | تحديث الإفصاح عن الأوضاع التي كانت قائمة في تاريخ القوائم المالية | لا | |
| 28. If an entity receives information after the reporting date, but before the financial statements are authorized for issue, about conditions that existed at the reporting date, the entity shall update disclosures that relate to these conditions in the light of the new information. | 28. إذا حصلت الجهة - بعد تاريخ القوائم المالية ولكن قبل أن يُعتمد إصدار القوائم المالية - على معلومات عن الأوضاع التي كانت قائمة في تاريخ القوائم المالية، فإنه يجب على الجهة أن تُحدّث الإفصاحات التي تتعلق بتلك الأوضاع، في ضوء المعلومات الجديدة. | لا | |
| 29. In some cases, an entity needs to update the disclosures in its financial statements to reflect information received after the reporting date but | 29. في بعض الحالات، يلزم الجهة أن تُحدّث الإفصاحات في قوائمها المالية لتعكس المعلومات المُستلمة بعد تاريخ القوائم المالية ولكن قبل التاريخ الذي | لا | |

| | | | |
|---|---|-----------|--|
| <p>before the financial statements are authorized for issue, even when the information does not affect the amounts that the entity recognizes in its financial statements. One example of the need to update disclosures is when evidence becomes available after the reporting date about a contingent liability that existed at the reporting date. In addition to considering whether it should now recognize a provision, an entity updates its disclosures about the contingent liability in the light of that evidence.</p> | <p>يُعتمد فيه إصدار القوائم المالية، حتى ولو لم تؤثر المعلومات على المبالغ التي أثبتتها الجهة في قوائمها المالية. ومثال على الحاجة إلى تحديث الإفصاحات هو عندما تُاج دليل بعد تاريخ القوائم المالية على التزام كان قائماً في تاريخ القوائم المالية. فبالإضافة إلى النظر فيما إذا كان ينبغي على الجهة أن تثبت مخصصاً، فإن الجهة تُحدث إفصاحاتها عن الالتزام المحتمل في ضوء ذلك الدليل.</p> | | |
| <p>Disclosure of Non-adjusting Events after the Reporting Date</p> | <p>الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي لا تتطلب تعديلات</p> | | |
| <p>30. If non-adjusting events after the reporting date are material, non- disclosure could influence the economic decisions of users taken on the basis of the financial statements. Accordingly, an entity shall disclose the following for each material category of non-adjusting event after the reporting date:</p> <p>a. The nature of the event; and</p> <p>b. An estimate of its financial effect or a statement that such an estimate cannot be made.</p> | <p>30. إذا كانت الأحداث التي لا تتطلب تعديلات بعد تاريخ القوائم المالية هي أحداث ذات أهمية نسبية، فإن عدم الإفصاح عنها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين التي تُتخذ على أساس القوائم المالية. ومن ثم، يجب على الجهة أن توضح عما يلي لكل فئة ذات أهمية نسبية من الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي لا تتطلب تعديلات:</p> <p>أ. طبيعة الحدث؛ و</p> <p>ب. تقدير لأثره المالي، أو النص على أن مثل هذا التقدير لا يمكن إجراؤه.</p> | <p>لا</p> | |
| <p>31. The following are examples of non-adjusting events after the reporting date that would generally result in disclosure:</p> <p>a. An unusually large decline in the value of property carried at fair value, where that decline is unrelated to the condition of the property at reporting date, but is due to circumstances that have arisen since the reporting date;</p> | <p>31. فيما يلي أمثلة على الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي لا تتطلب تعديلات والتي من شأنها - بشكل عام - أن ينتج عنها إفصاح:</p> <p>أ. انخفاض كبير غير عادي في قيمة العقارات المسجلة بالقيمة العادلة، إذا كان هذا الانخفاض غير متعلق بحالة العقارات في تاريخ القوائم المالية، ولكنه ناتج عن ظروف نشأت منذ تاريخ القوائم المالية؛ و</p> <p>ب. تقرر الجهة - بعد تاريخ القوائم المالية - أن تقدم/توزع منافع إضافية كبيرة في المستقبل</p> | <p>لا</p> | |

| | | | |
|--|--|--|--|
| <p>b. The entity decides after the reporting date, to provide/distribute substantial additional benefits in the future directly or indirectly to participants in community service programs that it operates, and those additional benefits have a major impact on the entity;</p> <p>c. A major public sector combination (IPSAS 40, <i>Public Sector Combinations</i> requires specific disclosures in such cases), a disposal of a major controlled entity or the outsourcing of all or substantially all of the activities currently undertaken by an entity after the reporting date;</p> <p>d. Announcing a plan to discontinue an operation or major program;</p> <p>e. Major purchases of assets, classification of assets as held for sale in accordance with IPSAS 44, <i>Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations</i>, other disposals of assets, or expropriation of major assets by other public sector entities;</p> <p>f. The destruction of a major building by a fire after the reporting date;</p> <p>g. Announcing, or commencing the implementation of, a major restructuring (see IPSAS 19);</p> <p>h. The introduction of legislation to forgive loans made to entities or individuals as part of a program;</p> <p>i. Abnormally large changes after the reporting date in asset prices or foreign exchange rates;</p> <p>j. In the case of entities that are liable for income tax or income tax equivalents, changes in tax</p> | <p>- بشكل مباشر أو غير مباشر - إلى مشاركين في برامج خدمات مجتمعية تُشغّلها الجهة، ويكون لتلك المنافع الإضافية تأثير رئيس على الجهة؛ و</p> <p>ج. تجميع رئيس لعمليات في القطاع العام (يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 40، <i>تجميع العمليات في القطاع العام</i> إفصاحات محددة في مثل هذه الحالات)، أو استبعاد جهة مسيطر عليها رئيسة، أو الإسناد الخارجي لجميع أو لما يقارب جميع الأنشطة التي تتولاها حالياً جهة بعد تاريخ القوائم المالية؛ و</p> <p>د. إعلان خطة لعدم استمرار عملية أو برنامج رئيس؛ و</p> <p>هـ. مشتريات رئيسة لأصول، أو تصنيف لأصول على أنها محتفظ بها للبيع وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 44، <i>الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة</i>، أو استبعادات أخرى لأصول، أو مصادرة لأصول رئيسة من قبل جهات قطاع عام أخرى؛ و</p> <p>و. دمار مبنى رئيس بفعل حريق بعد تاريخ القوائم المالية؛ و</p> <p>ز. إعلان أو بدء تنفيذ إعادة هيكلة رئيسة (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 19)؛ و</p> <p>ح. سن تشريع لإعفاء منشآت أو أفراد من قروض ممنوحة لهم كجزء من برنامج ما؛ و</p> <p>ط. حدوث تغييرات كبيرة - بشكل غير عادي - بعد تاريخ القوائم المالية - في أسعار الأصول أو أسعار صرف العملات الأجنبية؛ و</p> <p>ي. في حال الجهات الخاضعة لضريبة الدخل أو ما يعادلها، سن أو إعلان تغييرات في معدلات الضريبة أو أنظمة الضريبة بعد تاريخ القوائم المالية، يكون لها أثر مهم على الأصول الضريبية والالتزامات الضريبية الحالية والمؤجلة (توجد</p> | | |
|--|--|--|--|

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 14 "الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية"
إصدار 2024م

| | | | |
|---|--|------------|---|
| <p>rates or tax laws enacted or announced after the reporting date that have a significant effect on current and deferred tax assets and liabilities (guidance on accounting for income taxes can be found in the relevant international or national accounting standard dealing with income taxes);</p> <p>k. Entering into significant commitments or contingent liabilities, for example, by issuing significant guarantees after the reporting date; and</p> <p>l. Commencing major litigation arising solely out of events that occurred after the reporting date.</p> | <p>إرشادات المحاسبة عن ضرائب الدخل في معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول ضرائب الدخل؛ و</p> <p>ك. الدخول في ارتباطات مهمة أو التزامات محتملة، مثلًا بإصدار ضمانات مهمة بعد تاريخ القوائم المالية؛ و</p> <p>ل. البدء في دعوى قضائية رئيسة تنشأ - فقط - عن أحداث وقعت بعد تاريخ القوائم المالية.</p> | | |
| <p>Effective Date</p> | <p>تاريخ السريان</p> | | |
| <p>32. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2008. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before January 1, 2008, it shall disclose that fact.</p> | <p>32. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.</p> | <p>نعم</p> | <p>عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.</p> |
| <p>32A.Paragraph 16 was amended by <i>Improvements to IPSASs</i> issued in January 2010.An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2011. Earlier application is encouraged.</p> | <p>32أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 14].</p> | <p>نعم</p> | <p>حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.</p> |
| <p>32B.Paragraph 33 was amended by IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> issued in January 2015. An entity shall apply that amendment for annual financial statements</p> | <p>32ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 14].</p> | <p>نعم</p> | <p>حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث</p> |

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 14 "الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية"
إصدار 2024م

| | | | |
|---|--|-----|--|
| covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendment shall also be applied for that earlier period. | | | إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد. |
| 32C.Paragraph 31 was amended by <i>Improvements to IPSASs 2015</i> , issued in April 2016. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2017, it shall disclose that fact. | 32ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 14]. | نعم | حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد. |
| 32D.Paragraphs 3 and 4 were deleted and paragraphs 15 and 21 were amended by <i>The Applicability of IPSASs</i> , issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact. | 32د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 14]. | نعم | حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد. |
| 32E.Paragraph 31 was amended by IPSAS 40, <i>Public Sector Combinations</i> , issued in January 2017. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is encouraged. If an entity applies, the amendment for a period beginning before January 1, 2019 it shall disclose that fact and apply IPSAS 40 at the same time. | 32هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 14]. | نعم | حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد. |
| 32F. Paragraph 11 was amended by IPSAS 41, <i>Financial Instruments</i> issued in August 2018. An entity shall apply this amendment for annual financial | 32و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 14]. | نعم | حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ |

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 14 "الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية"
إصدار 2024م

| | | | |
|---|---|------------|--|
| <p>statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.</p> | | | <p>مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.</p> |
| <p>32G. Paragraphs 16 and 31 were amended by IPSAS 44 issued in May 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 44 at the same time.</p> | <p>32. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 44 الصادر في 2023 الفقرتين 16 و31. يجب على الجهة أن تطبق هذين التعديلين على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد، إذا طبقت الجهة التعديلين على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 44 في الوقت نفسه.</p> | <p>نعم</p> | <p>عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 44 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.</p> |
| <p>33. When an entity adopts the accrual basis IPSASs of accounting as defined in IPSAS 33, First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs) for financial reporting purposes subsequent to this effective date, this Standard applies to the entity's annual financial statements covering periods beginning on or after the date of adoption of IPSASs.</p> | <p>33. عندما تُطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.</p> | <p>لا</p> | |
| <p>Withdrawal of IPSAS 14 (2001)</p> | <p>سحب معيار المحاسبة للقطاع العام 14 (2001)</p> | | |
| <p>34. This Standard supersedes IPSAS 14, <i>Events after the Reporting Date</i>, issued in 2001.</p> | <p>34. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 14].</p> | <p>نعم</p> | <p>حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.</p> |

